

■ سرور في يوم البرلمانين ومؤتمر القمة العالمي للغذاء:

## ضرورة إعطاء الدول النامية من الديون وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها

روما - من عائشة عبدالغفار وسيلفيا النقادي:

أكد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب في يوم البرلمانين أمس بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للغذاء بروما - أمام معنلى برلمانات ١٢٠ دولة - أن ٨٠٠ مليون شخص في العالم يعانون من سوء التغذية بشكل مزمن، وهم مهددون في حقوق الإنسان الأساسية لأن الغذاء حق في الحياة، وأن كل رجل وامرأة طفل له الحق في التحرر من الجوع وسوء التغذية، من أجل تنمية قدراتهم الذهنية والجسمية، ومطالب بضرورة إسقاط الدول النامية من الديون والتشجيع على

وتحقيق الأهداف في الأمن الغذائي  
إن إعلان يمين ناشد أعضاء المجتمع  
الدولي بإعادة هيكلة المساعدات الخارجية المخصصة للدول النامية  
بالإضافة إلى الاستثمارات الوجيهة  
لتطوير الغذاء لتتج حتى يتم استخدامها  
في التكاثر من وصول الأملاك الغذائية  
للدول المتقدمة مع توفير المساعدات  
التغذية العاجلة ومساعدات أخرى  
إضافية من أجل التنمية بهدف مساعدة  
الدول المستهدفة لإعانة بناء قدراتها  
لإنتاج الغذاء. ويجب ألا نعتبر ذلك عملاً  
خيرياً تطوعياً، ففي الواقع أن مصلحة  
الدول النامية والتقدم مرتبطة ليس فقط  
لاعتبارات إنسانية أو أخلاقية، ولكن  
لسبب بسيط وهو أن اليقوس والمرض  
وعدم الاستقرار يتجاوز الحدود  
السياسية في حقبة العالمية التي تمر بها.  
ومطالب الدكتور سرور بضرورة بذل  
الجهود من أجل توفير بيئة سياسية  
وإجتماعية واقتصادية تسهل تحقيق  
أهداف مؤتمر القمة العالمي للغذاء،  
وإستخدام قدراتنا لمساعدة حكوماتنا في  
تطبيق خطة عمل قمة روما، وهذا يعكس  
العلاقة بين الديمقراطية والغذاء ليس  
فقط على مستوى الحقوق، ولكن أيضاً  
من منظور السنوية.



د. فتحي سرور

للحلول المطروحة  
لأزمة الغذاء  
الحالية لا بد أن  
تكون هيكلياً،  
لحلل لا بد أن  
تكون شاملة  
لجميع المشاكل  
ويجب أن يكون  
هناك تحرك نحو  
مصادر المشكلة

وليس فقط أعراضها، ويجب التعامل  
بكفاءة مع أزمة الغذاء وهو ما تنص عليه  
الفقرة الرابعة من قرارات يمين. فهذه  
الفقرة تحث المجتمع الدولي على مساندة  
التدريب في مجالات البحث العلمي  
والتكنولوجي في الدول النامية بهدف  
العمل على تدعيم التنمية الزراعية في  
هذه الدول. إذ إن له أثراً مهماً على  
المستقبل وينتوقف عليه نجاح الجهود

الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها.  
وقال إن المساعدات الخارجية للدول  
النامية في المجال الزراعي قد انخفضت  
من ١٠ مليارات دولار أمريكي في عام  
١٩٨٢ إلى ٧.٢ مليار دولار عام ١٩٩٢.  
ولذلك فإنه من الطبيعي أن ينخفض  
نصيب الزراعة في التمويل الرسمي  
الكلي للتنمية من ٢٤٪ إلى ١٦٪ في  
خلال نفس الفترة، ومما زاد الأمر سوءاً  
أن المصايد والغابات يتم استغلالها  
بشكل مكثف بل إنها تنقر.

وأكد الدكتور سرور أن أزمة الغذاء  
وخاصة في العالم الثالث لا يمكن  
اعتبارها مشكلة مستقلة بذاتها فهي  
تتاج مشاكل عدة ولذلك فمن وجهة  
نظري يجب أن يكون هناك منظور عالمي  
للأشياء لأن التصديب الجماعي لأي  
مشكلة هو مطلب أساسي لنجاح القرار  
والنتيجة المنطقية لهذا التحليل أن